

إعداد

محمد خالد الديباس

تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي: دراسة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان

إبراهيم، بهاء الدين محمد، و البطاشي، سامي راشد. (٢٠٢١). تكنولوجيا الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي: دراسة ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في وسائل التواصل الاجتماعي في سلطنة عمان. *المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري*، مج ٣، ع ١، ٥٤ - ٧٨. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1192039>



نقد مصطلحات الدراسة

منهج البحث العلمي يُلزم الباحث بتحديد المصطلحات بدقة ووفق تعريفات منهجية قابلة للقياس أو الفهم العلمي الواضح. وبالرجوع لتعريف الدراسة لمصطلح "الإعلام الرقمي"، نجد أنه تم التركيز على الجانب التقني فقط، حيث تم ربطه بعملية "الترميز الرقمي للمعلومات"، دون التوسع في البعد التفاعلي والسوسيولوجي لهذا الشكل من الإعلام.

هذا التحديد قاصر منهجيًا، لأنه يُغفل أن الإعلام الرقمي يمثل تحولًا في النموذج الاتصالي نفسه، بما يشمل من تفتت الجمهور، وتجاوز البث الأحادي، وظهور منصات المحتوى التفاعلي ذات الطابع الشخصي.

كما أن الدراسة لم توضح إن كانت تتبنى تعريفًا إجرائيًا أم نظريًا للمصطلح، مما يجعل الربط بين المفهوم وأدوات القياس لاحقًا غير دقيق.

نقد مصطلحات الدراسة

يُعد مصطلح "وسائل التواصل الاجتماعي" من أكثر المصطلحات تداولاً في البحوث الحديثة، لذا يُفترض أن يتم تعريفه بدقة، مع تحديد خصائصه ومحدداته في السياق البحثي، إلا أن الدراسة قدّمت تعريفاً عاماً للمصطلح، اكتفى بذكر السمات التقنية له (كإمكانية نشر المحتوى والتفاعل)، دون تقديم تمييز مفاهيمي بين "الوسيلة" و"الشبكة الاجتماعية"، أو حتى توضيح المنصات المستهدفة في الدراسة (واتساب؟ تويتر؟ سناب؟).

منهج البحث العلمي يقتضي أن يُعرّف المصطلح بما يخدم المجال والسياق، فغياب توصيف العلاقة بين هذه الوسائل والبُعد الثقافي في سلطنة عمان يُضعف من دقة المصطلح، كما أن الدراسة لم توضح كيفية ترجمة المفهوم إلى أداة قياس سلوكي أو اجتماعي، مما يجعله مصطلحاً فضفاضاً في التحليل. فالمصطلح تم توظيفه خارج إطار تصنيفي واضح، ولم يُعالج باعتباره مفهوماً مركباً، مما قد ينعكس سلباً على بناء الفرضيات وتحليل النتائج.

نقد مصطلحات الدراسة

التغير الاجتماعي هو المصطلح الأكثر مركزية في الدراسة، وقد أُعطي مساحة واسعة من التعريفات النظرية والتاريخية، وهذا يُحسب لصالح الدراسة من حيث العمق النظري. لكن من منظور منهجي، يبرز خلل في ربط هذا التغير بسياق الدراسة ومجتمع البحث.

فالدراسة لم تحدد طبيعة التغير: هل هو في القيم؟ في البنية الأسرية؟ في العلاقات؟ ولم تبين إذا ما كان هذا التغير مقصودًا (تغييرًا) أم غير مقصود (تغيرًا عفويًا). كما لم تُميز بين التغير البنيوي والتغير الوظيفي، ولم تُحدّد إن كان سريعًا أم تراكميًا، مما يفتح الباب لتعدد التأويلات. هذا يُخالف مبدأ "ضبط المفهوم" في البحث العلمي.

وبالرغم من استعراض الأدبيات، إلا أن التغير الاجتماعي لم يُترجم إلى مؤشر واضح قابل للقياس، مما يؤثر سلبيًا على صدق المتغير ويطرح إشكالية في تفسير النتائج لاحقًا.

نقد مصطلحات الدراسة

هذا المصطلح يُمثل المتغير التابع في الدراسة، وهو جوهر المشكلة البحثية، وبالتالي يفترض أن يُعرّف بدقة عالية ويُحاط بإطار إجرائي وقانوني وسوسيولوجي واضح، فالدراسة عرّفت المصطلح بأنه "عملية تهديد الضحية عبر الوسائل الرقمية للحصول على مكاسب مادية أو معنوية"، وهذا تعريف جيد من الناحية الوصفية، لكنه يعاني من قصور منهجي واضح في النقاط التالية:

١. لم تُفرّق الدراسة بين الابتزاز الإلكتروني والتنمر الإلكتروني والتحرش الإلكتروني، ما يجعل المصطلح مشوشًا ومفتوحًا على عدة دلالات.

٢. غاب البعد القانوني تمامًا، رغم أهمية ذلك في ضبط المفهوم في بيئة سلطنة عمان.

٣. لم يُترجم المصطلح إلى مؤشرات قياس واضحة ضمن أداة الدراسة (الاستبيان)، مما يطرح تساؤلات عن الاتساق بين المفهوم النظري والأداة.

ويعانى المصطلح من ضعف الضبط المفاهيمي، وهو ما يُخالف متطلبات تعريف المصطلحات الإجرائية في

نقد الدراسات

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الباحثة، يتبين أن معظمها ينتمي إلى فئة الدراسات الوصفية، ذات الطابع الكمي Survey Studies، وتستند في أدواتها إلى الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع البيانات. ورغم أن هذا التوجه قد يكون مناسباً لموضوع الدراسة، إلا أن التجانس المنهجي الكبير بين الدراسات يُضعف من التنوع المعرفي، ويجعل من الصعب الخروج بنتائج تحليلية مركبة أو متعددة الأبعاد. كما أن أغلب الدراسات ركزت على ظواهر جزئية (كالتحرش الإلكتروني، تأثير الإعلام على الشباب، التغيرات الثقافية)، دون أن تربطها بشكل ممنهج بمفهوم الابتزاز الإلكتروني في السياق المحلي العماني، مما يطرح تساؤلاً حول مدى توظيف هذه الدراسات في دعم مشكلة البحث تحديداً.

..

نقد الدراسات

من المبادئ الأساسية في نقد الدراسات السابقة وفقاً لمنهج البحث العلمي، ضرورة الاعتماد على دراسات حديثة ومُحكّمة ومتنوعة (محلية، عربية، أجنبية)، إلا أن الدراسة اعتمدت على مراجع معظمها يعود إلى سنوات ما قبل ٢٠٢٠، مع غياب شبه تام للدراسات الدولية أو الغربية التي تتناول الظاهرة من منظور مقارن أو قانوني أو تقني.

هذا الضعف في الحداثة يُعد إشكالية منهجية، خاصة أن موضوع الدراسة – الابتزاز الإلكتروني عبر وسائل التواصل – يشهد تطوراً تقنياً وسلوكياً سريعاً جداً، وبالتالي فإن تجاهل الدراسات الحديثة قد يُفضي إلى ضعف في تحليل الواقع المعاصر للظاهرة.

فالاعتماد على دراسات قديمة وغير متنوعة جغرافياً يُضعف من القدرة على إبراز الفجوة البحثية الحقيقية، ويجعل الخلفية النظرية للدراسة غير متوائمة مع السياق المتغير للظاهرة محل البحث.

نقد الدراسات

من خلال مراجعة طريقة توظيف الدراسات السابقة، يلاحظ أن الدراسة اعتمدت على نقل موجز لنتائجها

دون تحليل نقدي أو مقارنة.

فالباحثة لم تبين بوضوح:

• أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينها وبين دراستها الحالية.

• نقاط القوة أو القصور في كل دراسة.

• كيف ساهمت تلك الدراسات في صياغة الفرضيات أو اختيار المنهج.

كما أن عرض الدراسات جاء على شكل ملخصات منفصلة دون جدول مقارنة أو تحليل تركيبى ، وهو ما يُخالف ممارسات البحث العلمي الرصين، الذي يقتضي استخراج المضامين المشتركة والفراغات المعرفية من مجمل الأدبيات.

نقد الدراسات

يفترض بمنهج البحث العلمي أن يُوظف الدراسات السابقة في خدمة أهداف البحث وأسئلته وفرضياته، إلا أن هناك ضعفًا واضحًا في ربط الدراسات السابقة ببنية البحث. فعلى سبيل المثال، لم يتم استخدام الدراسات السابقة في:

• تحديد عناصر بناء الأداة (الاستبانة).

• صياغة الفرضيات.

• اختيار العينة أو المجال الجغرافي.

كما أن الدراسات لم تُعالج بشكل مباشر العلاقة بين الإعلام الرقمي والتغير الاجتماعي في ظل الابتزاز الإلكتروني، وهو جوهر المشكلة الحالية، مما يجعل الاستفادة منها غير مباشرة أو سطحية.

نقد علمي: غابت الاستفادة المنهجية التكاملية من الدراسات السابقة، مما يُضعف من قدرة الباحثة على بناء إطار نظري منسجم يدعم مشروعها البحثي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

